المجلة الدولية للتنمية - المجلد الاول العدد الثانى (٢٠١٢): ١٣١-١٣٨
International Journal of Development, Vol.1, No.(2) (2012): 131-138
ISSN: 2314-5552 ISSN: 2314-5560 (Online)
www. jaid.journals.ekb.eg e-mail: ijd_fas@yahoo.com

الفرص الإقتصادية المتاحة للإستثمار كمصادر بديلة للنفط

عادل ناجى محمد
كلية الإقتصاد والعلوم السياسية جامعة ناصر - ليبيا
بريد ألكترونى : anf_1539@yahoo.co.uk

المقدمة

يتميز الاقتصاد الليبي بمعظم خصائص الدول النامية ، حيث يعتبر اقتصادا صغير الحجم نسبيا منفتحا على العالم الخارجي ، يعتمد في دخله على مورد طبيعي ناضب ، ويفتقر إلى العمالة الماهرة ، بالإضافة إلى ارتفاع معدل النمو السكاني والحضري . فبالرغم من الاستثمارات الضخمة التي نفذت خلال الفترة الماضية ، والتي تجاوزت (٤٠) مليار دينار، وكانت تستهدف تحقيق معدلات نمو عالية في الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية السلعية والخدمية ، بهدف خلق قاعدة إنتاجية تساعد في تنويع مصادر الدخل القومي وتخفيف الاعتماد على النفط ، إلا أنه من خلال ملاحظة ما تم تحقيقه من هذه الاستثمارات يتبين القصور في تحقيق مستهدفات خطط التحول الاقتصادي والاجتماعي ، والميزانيات التنموية المتعاقبة ، المتعلقة بتنويع مصادر الدخل وزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي .إن التجربة الماضية ، بالرغم من النجاح النسبي في تكوين بنية تحتية ، وبالرغم من التحسن النسبي في بعض مؤشرات التنمية البشرية ، قد أفرزت ضعف كفاءة الاستثمارات المنفذة ، ورسخت جملة من الخصائص والتي صارت تميز الاقتصاد الليبي ، منها :

- الاعتماد على النفط الخام كمصدر للدخل القومي وللصرف الأجنبي، إذ تشكل الصادرات النفطية أكثر من ٩٦ % من إجمالي الصادرات الليبية، ويعتبر بذلك القطاع النفطي المصدر الرئيسي للعملة الأجنبية، بالإضافة إلى ارتفاع معدل الانكشاف الاقتصادي حيث تتراوح نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي ما بين٢٥ إلى ٣٠ % ووصلت نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى أكثر من ٥٨ % في المتوسط خلال الفترة الماضية ، وبلغت ٧٤ % عام ٢٠٠٥ ، الأمر الذي رتب درجة كبيرة من الاعتماد على الخارج حيث تستورد ليبيا أكثر من ٧٠ % من احتياجاتها من الخارج .
- ارتفاع معدل النمو السكاني ومحدودية القوى العاملة الوطنية الماهرة ، فلقد وصل عدد السكان حوالي (٦) مليون نسمة وبمعدل نمو سنوي يقترب من ٤ % ، في الوقت الذي لا تزيد فيه نسبة السكان النشيطين اقتصاديا عن ٤٥ % . كذلك فإن اتساع الرقعة الجغرافية وما صاحبها من ارتفاع معدلات الكثافة السكانية في الشريط الساحلي (الذي يمثل نسبة ٢١ % من المساحة الكلية ويقطنه أكثر من ٧٩ % من السكان) وتدنيها في المناطق الصحراوية الأمر الذي رتب أعباء إضافية على مجهودات التنمية والصعوبات في استغلال الموارد المتاحة ، والسعي نحو تحقيق تنمية مكانية متوازنة.
- الاقتصاد الليبي يهيمن عليه قطاع الخدمات إذ تبلغ مساهمته في الناتج المحلي الحقيقي الإجمالي أكثر من ٤٥ % ، كمتوسط للفترة ، ٢٠٠٠-٢٠٠٥ . [١] وذلك على الرغم من ارتفاع مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي كما يتضح من البيانات بالجدول (١) .

جدول (١). هيكل الإنتاج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (١٩٩٧) مليون دينار

السنة	الصناعة		الزراعة		الخدمات		النفط	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
٢٠٠٠	٢٢٣٦.٣	١٥.٤	١٢٧٤.٣	٨.٨	٦٣٦٩.٤	٤٤.٠	٤٥٩٩.٦	٣١.٧
٢٠٠١	٢٢٦٤.٢	١٥.٢	١٣٣٠.٠	٨.٩	٦٧٦٠.٢	٤٥.٣	٤٥٧٣.١	٣٠.٦
٢٠٠٢	٢٤٩٨.٣	١٦.٥	١٣٥٦.٦	٨.٩	٧٠٤٩.٩	٤٦.٧	٤١٨٩.٩	٢٧.٨
٢٠٠٣	٢٣٧٢.٤	١٤.٧	١٣٨٣.٧	٨.٥	٧٤٤٩.٢	٤٦.١	٤٩٥٥.٣	٣٠.٧
٢٠٠٤	٢٤٩٠.٨	١٤.٧	١٤١١.١	٨.٣	٧٨٢٨.٨	٤٦.٢	٥٢٣٢.٣	٣٠.٨
٢٠٠٥	٢٧٧٦.١	١٥.٥	١٤٤٦.٤	٨.٠	٨٤١٢.٥	٤٦.٩	٥٣٠٥.٦	٢٩.٦
المتوسط		١٥.٣		٨.٦		٤٥.٩		٣٠.٢

المصدر: مصرف ليبيا المركزي – النشرة الاقتصادية – الجدول ٢٥ – المجلد رقم ٤٥ سنة ٢٠٠٥.

وتشير البيانات الواردة في الجدول (٢) إلى أن قطاع الخدمات يساهم بأكثر من ٦٥ % مـــــن اجمالى متوسط الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي خلال نفس الفترة ، وهذا يعني أن حوالـــي ثلثي القيمة المضافة مصدرها قطاع الخدمات ، بينما قطاعا الزراعة والصناعة ، لم تساهم إلا بنسب ١٥.٣ % و ٨.٦ % في الناتج المحلي الإجمالي ، وبنسب ٢٢.٠ % و ١٢.٣ % فـــــي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي على التوالي بالرغم من استحواذهما على أكثر من ٣٠ % من إجمالي الإنفاق التنموي خلال الفترة (١٩٧٠ – ٢٠٠٦) ، ولذا فإن الاقتصاد الليبي فـــــي حاجة إلى رفع وزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية السلعية – الصناعة والزراعة – لكي يتم التوازن فـــــي هيكل الاقتصاد .

جدول (٢) . الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي **بالأسعار الثابتة (١٩٩٧) مليون دينار**

السنة	الصناعة		الزراعة		الخدمات		الإجمالي
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة
٢٠٠٠	٢٢٣٦.٣	٢٢.٦	١٢٧٤.٣	١٢.٩	٦٣٦٩.٤	٦٤.٥	٩٨٨٠.٠
٢٠٠١	٢٢٦٤.٢	٢١.٩	١٣٣٠.٠	١٢.٨	٦٧٦٠.٢	٦٥.٣	١٠٣٥٤.٤
٢٠٠٢	٢٤٩٨.٣	٢٥.٦	١٣٥٦.٦	١٢.٤	٧٠٤٩.٩	٦٤.٦	١٠٩٠٥.٤
٢٠٠٣	٢٣٧٢.٤	٢١.١	١٣٨٣.٧	١٢.٣	٧٤٤٩.٢	٦٦.٥	١١٢٠٥.٣
٢٠٠٤	٢٤٩٠.٨	٢١.٢	١٤١١.١	١٢.٠	٧٨٢٨.٨	٦٦.٧	١١٧٣٠.٧
٢٠٠٥	٢٧٧٦.١	٢١.٩	١٤٤٦.٤	١١.٤	٨٤١٢.٥	٦٦.٦	١٢٦٣٥.٠
المتوسط	--------	٢٢.٠	--------	١٢.٣	--------	٦٥.٧	-------

المصدر: مصرف ليبيا المركزي – النشرة الاقتصادية – الجدول ٢٧ – المجلد رقم ٤٥ سنة ٢٠٠٥ .

لقد رتبت هذه الخصائص جملة من النتائج التي انعكست علـــى هيكل الإنتاج والاستخدام ، وأثرت في أداء القطاعات الاقتصادية المختلفة المكونة للنشاط الاقتصادي فـــي ليبيا ، فالبيانات الواردة بالجدول (٣) تشير إلى أن قطاع النفط والغاز يساهم بنسبة تصل كمتوسط للفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٥) إلى أكثر من ٥٥ % فـــي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ، ولقد بلغت هذه النسبة أقصاها عام ٢٠٠٥ إذ وصلت إلى ٧١.٣ % في حين تدنت الأهمية النسبية للقطاعات الإنتاجية السلعية الأخرى كالصناعة والزراعة والتي بلغت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ١.٤% لقطاع الصناعة و نسبة ٢.٨ % لقطاع الزراعة عام ٢٠٠٥، وذلك بسبب معدلات النمو السالبة التي يعاني منها القطاعان خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٤ في الوقت الذي حقق فيه قطاع النفط والغاز ، وقطاع الخدمات ، معدلات نمو مرتفعة وصلت إلى ٤٠ % و ٢٥.٧ % على التوالي عام ٢٠٠٥، مما انعكس على معدل نمو عالي في الناتج المحلي الإجمالي ، بالأسعار الجارية ، بلغ ٣٤.٨ % عام ٢٠٠٥ .

جدول (٣) . الإنتاجية الرئيسية – بالأسعار الجارية ٢٠٠٠- ٢٠٠٥

السنة	الصناعة		الزراعة		الخدمات		النفط والغاز		الناتج المحلي الإجمالي	
	م.د.ل	%	م.د.ل	%	م.د.ل	%	م.د.ل	%	م.د.ل	معدل النمو%
٢٠٠٠	٢٤٦٧.٥	١٣.٤	١٤٣٧.٧	٧.٨	٦٧٨٩.٦	٣٦.٨	٧٧٦١.٩	٤٢.٨	١٨٤٥٦.٩	٣١.٠
٢٠٠١	٢٥٣٢.٥	١٤.١	١٣٩٢.٠	٧.٤	٧٣٧٠.٤	٣٩.٤	٧٤٢٥.٣	٣٩.٦	١٨٧٢٠.٢	١.٥
٢٠٠٢	٢٨٣٦.٢	١٠.٩	١٣٤٨.٨	٥.٢	٨٠٩٨.٤	٣٢.٢	١٣٦٣٠.٦	٥٢.٦	٢٥٩١٤.١	٣٨.٠
٢٠٠٣	٢٦٧٧.٠	٨.٤	١٣٧٥.٨	٤.٣	٨٧٣٨.٣	٢٧.٥	١٨٩٤٠.٥	٥٩.٧	٣١٧٣١.٨	٢٢.٠
٢٠٠٤	٣٠٢٢.٠	٧.٥	١٤٣٩.٣	٣.٦	٩٨٨٧.٧	٢٣.٨	٢٧٢٢٨.٠	٦٥.٥	٤١٥٧٧.٠	٣١.٠
٢٠٠٥	٣٣٩١.٩	٦.١	١٥٥٤.٠	٢.٨	١١١٤١.٣	١٩.٩	٣٩٩٣٧.٥	٧١.٣	٥٦٠٢٥.٢	٣٤.٨

المصدر: مصرف ليبيا المركزي.. النشرة الاقتصادية مجلد ٤٥ / ٢٠٠٥ .. مجلس التخطيط العام .

الصناعة: تشمل الصناعات التحويلية والكهرباء والتشييد والتعدين والمحاجر.
الخدمات: وتشمل التجارة والمطاعم والفنادق والنقل والتخزين والمواصلات والمال والتامين العقارات والتعليم والصحة.

وبصفة عامة فإن الناتج المحلي الإجمالي النقدي يتوزع بين القطاعات غير النفطية بأهمية نسبية تصل إلى ٢٨.٧ % ، ولقطاع النفط والغاز وبأهمية نسبية تصل إلى ٧١.٣ % ، وكما هو مبين بالجدول ، كل ذلك يبين استمرار اعتماد الاقتصاد على النفط وعدم تمكن الإنفاق التنموي خلال الفترة الماضية من تحقيق تنوع في المقدرة الإنتاجية وإيجاد بديل يعول عليه كمصدر للدخل في الاقتصاد الليبي .

وفيما يتعلق بالاستخدام فإن قطاع النفط والغاز ، بالرغم من أنه يساهم بأكثر من ثلثي الناتج المحلي الإجمالي ، الا انه لا يستوعب سوي ٣ % من إجمالي القوى العاملة ، حسب إحصائيات عام ٢٠٠٥ ، في حين أن قطاع الخدمات العامة (الصحة والتعليم) والذي يساهم بنحو ٨.٦ % في الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٥ ، يستوعب نسبة ٥١ % من حجم القوى العاملة ، وكذلك قطاع الزراعة يستوعب نسبة ٨ % من القوى العاملة في حين لم تتجاوز مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ٢.٨ % عام ٢٠٠٥ .

وقد بداء القطاع الخاص في الاقتصاد الليبي يتقدم وبحذر واضح في خوض غمار الاستثمار ، وتنشيط بعض القطاعات الاقتصادية التي عادة ما يجد فيها مجالا مناسبا للعمل ، مثل خدمات المال والتامين والنقل والتجارة والعقارات والسياحة ، ولكن نظرا لطول فترة هيمنة القطاع العام على أوجه الحياة الاقتصادية ما زالت مساهمة القطاع الخاص متدنية . وبالنظر إلى توزيع الاستثمارات بين القطاعين العام والخاص للفترة (١٩٧٠-١٩٩٧) . يتبين أنه خلال هذه الفترة استحوذ القطاع العام على أكثر من ٨٦ % من جملة الاستثمارات، بينما لم تتجاوز حصة القطاع الخاص ١٣.٥ % خلال نفس الفترة ، إلا أنه يلاحظ خلال فترة (١٩٩١-١٩٩٧) وهى الفترة التي شهدت بداية التوجه نحو المزيد من الحرية الاقتصادية ، وإعطاء مجال أوسع للأفراد والتشاركيات والشركات المساهمة ، ارتفاع حصة الاستثمارات الخاصة لتصل إلى ٢٤.٦ % بعد ما بلغت أدناها خلال الفترة (١٩٨١-١٩٩٠) لتصل إلى أقل من ٩ % . وتؤكد بعض الدراسات أهمية هذه المشاركة ، فعلى الرغم من استمرار بعض القيود التي تعيق انطلاق القطاع الخاص إلا أنه له دورا بارزا في استيعاب جزء مهم من قوة العمل نظرا للزيادة الواضحة في عدد المشروعات الخاصة ، وهناك بعض المعلومات التي تشير إلى زيادة نشاط القطاع الخاص في المجالات الخدمية خاصة في القطاع السياحي خلال السنوات (٢٠٠٠-٢٠٠٥) .[٢]

إمكانيات الاستثمار في ليبيا :

لبناء اقتصاد وطني بعيدا عن النفط وإيراداته بهدف اتخاذ الاحتياطيات اللازمة منذ الآن لما قد يحدث لهذا المورد مستقبلا، على ليبيا أن تخطط لتكوين الناتج المحلى الاجمالى بدون النفط ، ومن الملاحظ أنها اتخذت خطوات مهمة من خلال الانفتاح ولو جزئيا على السوق العالمية ، ومنح القطاع الخاص دورا أكبر في تشغيل وإدارة استثماراته في مجالات متعددة من أنشطة الاقتصاد الوطني وكذلك تشجيع الاستثمار الاجنبى لغرض تمويل المشاريع التنموية واستغلال الموارد المتاحة ولازال أمام المخطط والمشرع الليبي اتخاذ عدة خطوات تعمل على جعل الاقتصاد الليبي متجانسا ومنسجما مع التطورات التي يشهدها العالم والتي أدت إلى ظهور ظاهرة العولمة تخفيفا للقيود على التجارة والاستثمار ، وزيادة تدفق راس المال الخاص والاستثمار الاجنبى المباشر ، إضافة إلى التكنولوجيا وانخفاض تكاليف النقل والمواصلات ، والتطور الصناعي في الدول النامية التي من أهمها هي صناعة السياحة باعتبار أن المواد الخام الأساسية موجودة في ليبيا على اختلاف الصناعة الصناعية التي اغلب مواد خامها تستورد من خارج الدولة ولعل ذلك ماادى إلى زيادة التكاليف على الخزانة العامة للدولة ، إن الإمكانيات الطبيعية فى ليبيا عديدة ولكنها تحتاج إلى الإهتمام بها وتوفير البنى التحتية لها حتى يتم إستثمارها وإستخدامها الإستخدام الأمثل ، حتى يتم توفير فرص عمل لكافة شرائح المجتمع ، وهذا الأمر يقودنا إلى تساؤل – لماذا ليبيا لا تستثمر الفرص البديلة للنفط وهى تملك القدرة مثلا على الاستثمار السياحي ؟ وإجابة على هذا التساؤل سوف نتطرق فى هذه الورقة إلى القطاع السياحى حسب المعلومات المتوفرة .

السياحة كبديل للنفط :

تلعب السياحة والسفر دوراً هاماً في أي بنيان اقتصادي لكثرة ما تخلقه من فرص عمل في أنشطتها المختلفة، كما أنها مصدر للعملات الأجنبية كمحصلات وتعد قطاعاً رئيسياً في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتساهم السياحة العالمية بنحو ثلث التجارة في الخدمات في العالم، بينما تساهم بنحو 13% من إجمالي الناتج العالمي، ويعمل فيها أكثر من (192) مليون عامل حول العالم، كما إنها تلعب دوراً رئيساً وفعالاً في النمو الاقتصادي في العديد من الدول النامية، وبالرغم من الإمكانيات السياحية التي تحضي بها ليبيا إلا أن قطاع السياحة لم يحض بأي اهتمام يذكر خلال العقود الفترة الماضية مما جعل الاقتصاد الليبي يعتمد على سلعة واحدة وهى النفط الذي يمثل أكثر من (95.5%) من صادراته ويمثل أكثر من (60.5%) من إجمالي إيرادات ميزانيته العامة ، كما يعتبر المحرك الأساسي للتنمية في

مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية والبنية الأساسية إلى جانب السياسات التي اتبعت بداية النصف الثاني من عقد السبعينات إي سيطرة الدولة (على القطاع العام) بشكل يكاد يكون كاملاً على النشاط الاقتصادي تمويلاً وإنتاجا وتشغيلاً مما اثر هذا التوجه على التنمية السياحية تأثيراً مباشراً باعتبار أن التنمية السياحية تعتمد إلى حد كبير على نشاط الخواص في تنفيذ معظم أنشطتها السياحية.

كون ليبيا تمتلك ثروة هائلة أخرى غير النفط هي الشمس والهواء والبحر، فالشمس أصبحت مصدرا للطاقة والشمس تشرق على ربوع ليبيا طوال العام تقريبا ويمكن حصاد هذه الطاقة والاستفادة منها ليس في توليد الطاقة فحسب ولكنها من العوامل الكبرى التي تجلب أفواج السواح من مختلف أنحاء العالم ، وأما الهواء التي تفتش عنه الشعوب المحرومة من المناخ المعتدل فهو أيضا يمكن تسويقه والاستفادة منه ، وكذلك طول البحر وتروثه السمكية ، وليبيا يمكن أن تصنع سياحة تنافس أهم الدول السياحية في حوض البحر الأبيض المتوسط ، لأنها تمتلك من المقومات الطبيعية ما يكفى للدخول في هذه المنافسة لإضافة مورد يقدر بملايين الملايين من العملة الصعبة (الدولار ، اليورو) ، فالسياحة الصحراوية هي ظاهرة هذا العصر ، والصحراء الليبية ليس بها الشمس والهواء والمناخ المعتدل فقط ولكن في هذه الصحراء كنوز من الآثار وتاريخ عدة حضارات قديمة منها الرومانية واليونانية التي حفظت بحالة جيدة إلى المواقع الصحراوية التي تعود إلى عصر ما قبل التاريخ والطبيعة الخلابة ، والى جانب السياحة الصحراوية يمكن أن تقوم سياحة ساحلية بالمدن الأثرية والشاطىء البحري الذي يمتد قرابة 2000 كيلومتر ، وما يمكن أن ينشىء عليها مدن سياحية وفنادق ومنتجعات سياحية كفيل بجلب ملايين السواح في السنة ، كل هذه الإمكانيات يجب أن تستغل الاستغلال الأمثل لخلق نشاطات اقتصادية واجتماعية وسياسية ، إذا ماتم التخطيط لها والاستفادة منها بشكل علمي وسليم ، وسوف يقضى على العديد من الظواهر السلبية بالمجتمع الليبي مثل ظاهرة البطالة المقنعة وبطالة المتعلمين ، وهجرة الايدى العاملة الماهرة ، والاعتماد على العمل بالقطاع العام الذي بدوره اعتماده مباشر على النفط لأنه المصدر الوحيد للدخل ، وغيرها من السلبيات الأخرى .

إن الاستثمار في قطاع السياحة (لإيجاد بديل عن النفط) وبالرغم ما للسياحة من سلبيات يجب أخذها في الاعتبار عند التخطيط لها ، إلا أنها تحقق العديد من المزايا التي من أهمها :

- استخدامها المباشر للقوى العاملة من خلال توفير فرص عمل بالفنادق والمنتجعات السياحية والأماكن التاريخية والأثرية، ووكالات السفر والسياحة، والمرشدين السياحيين.
- استخدامها غير المباشر للقوى العاملة بالمحلات التجارية المختلفة التي تعتمد في بيع منتجاتها أو خدماتها على السواح .

وما يجب التنويه إليه أن السياحة في حد ذاتها لا توفر فرص العمل والاستخدام بل الأموال التي ينفقها السواح هي التي توفر ذلك ، فان هناك علاقة بين الإنفاق السياحي وتوفير فرص العمل والاستخدام بوجود مختلف أنواع الفرص السياحية التي توفر عدة أنواع من الوظائف وفرص العمل .

جدول (٤) . الاستخدام المباشر والغير مباشر للعوائد السياحية المتوقعة:

السنة	عدد السياح	نسبة نمو عدد السواح سنويا	عدد الأسر السياحية	القوى العاملة المباشرة	متوسط إنفاق السائح $	الإيراد السنوي المتوقع بالدولار $
2005	435000	%50	12100	9075	690	256.650.000
2006	630000	%45	17600	13235	750	472.500.000
2007	820000	%30	23100	17325	800	656.000.000
2008	1.025000	%25	28600	21450	850	871.250.000
2009	1.230000	%20	34100	25575	900	1.107.000.000

المصدر- الهيئة العامة للسياحة ، مذكرة حول تفعيل قطاع السياحة في ليبيا .

ومنذ سنة 2003 بدأت ليبيا في الخروج من العزلة التي كانت مفروضة عليها لأكثر من عقد من الزمن اثر المقاطعة الدولية لها ، عندما وافقت على تحملها المسئولية ودفع التعويضات عن تفجير طائرتي فوق اسكتلندا والنيجر عامي 1988 ، 1989.

ويتعين على ليبيا أن تقطع شوطا طويلا حتى تلحق بركب الدول النشطة سياحيا في شمال إفريقيا مثل تونس ومصر والمغرب التي تجتذب جميعها ستة مليون سائح أو أكثر سنويا .

وتقول بعض التقديرات أن ليبيا يفد إليها مالا يقل عن نصف مليون سائح سنويا ،وقد توصلت ليبيا إلى العديد من الاتفاقيات مع شركات أوربية لإقامة مجمعات سياحية على الساحل ، لعلها بذلك تصل إلى مستوى جاراتها اللذين لهم باع طويل وخبرة في المجال السياحي ، لان فترة العزلة الطويلة ربما قد تكون أضفت عليها شئ من الغموض .

وذكر المجلس العالمي للسفر والسياحة في دراسة صدرت سنة 2004 " أن صناعة السياحة في ليبيا ستوفر (25649) فرصة عمل وتدير (1.6%) من الثروة القومية قياسا لاجمالى الناتج المحلى، كما سيساعد هذا القطاع على دعم حوالي (111000) وظيفة على النطاق الأوسع للاقتصاد بما يعادل وظيفة من كل عشرة وظائف ، ويتوقع أن يزيد الطلب على السفر والسياحة في ليبيا بنسبة (6 %) سنويا في المتوسط حتى حلول عام 2014 " .

ومع بداية القرن الحالي وخلال السنوات القليلة الماضية أولت الدولة اهتماما بقطاع السياحة واعتبرته من أولويات التنمية، وساعد على ذلك رفع الحظر الجوي والعقوبات الاقتصادية إضافة إلى صدور العديد من القوانين المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية التي تعتمد في تنفيذها على القطاع الخاص.

ونظراً لحداثة هذا القطاع لم يكن له أي دور هام في التأثير على الاقتصاد الوطني خلال السنوات الماضية، علما بان جملة من الإجراءات خلال هذه الفترة قد اتخذت وسوف يكون لها اثر ايجابي حول مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني فمن الجدير بالذكر أن قطاع السياحة لم يدرج ضمن خطط التحول الاقتصادي والاجتماعي خلال العقود الثلاثة الماضية وتم تخصيص مبالغ محدودة للقطاع فى السنوات الأخيرة وبالتالي فان مشروعات البنية الأساسية للمشروعات السياحية لم تنفذ طيلة المرحلة الماضية مما اثر سلبياً على القطاع.

وانطلاقاً من واقع الاقتصاد الليبي والزيادة المتنامية للاستثمار السياحي وتزايد رغبة الشركات الأجنبية على الاستثمار في مشروعات سياحية قد تفوق قدرة واستيعاب الاقتصاد الليبي، خاصة في ظل محدودية توفر البنية الأساسية اللازمة وتدني مستوى الخدمات المصاحبة وعدم وجود العناصر الوطنية المؤهلة والمدربة على إدارة وتشغيل المرافق السياحية الايوائية، يجعل من الضروري تبني الأهداف التي ترقى بالسياحة وذلك بتوفير مبالغ من الإيرادات النفطية باعتبار أن النفط هو ثروة نابضة ، عليه يجب اختيار الاستثمارات التي توفر فرص عمل وتقلل من البطالة .

إن تشجيع السياحة في ظل مستوى الخدمات والبنية الأساسية القائمة قد لا يكون مجدياً، بل سيؤدي إلى آثار سلبية يصعب معالجتها مستقبلا، وبالتالي فإن تهيئة المناخ الملائم والمشجع للسياحة يعتبر من أولويات برامج تنفيذ خطة التنمية بالقطاع.

وباعتبار أن السياحة صناعة لها أبعادها وأهدافها في تنويع مصادر الدخل ولها تأثيرها الكبير ثقافيا واجتماعيا وسياسيا، وتعتبر وسيلة جيدة للاتصال الفكري ولتبادل الثقافات والعادات بين الشعوب وأداة جيدة لخلق التفاهم والتواصل بينها، إضافة إلى كونها نشاطا عاما يتصل ويؤثر ويتأثر مباشرة بأنشطة القطاعات الأخرى مثل الصناعة والزراعة والتجارة الداخلية والخارجية وخدمات المال والنقل والاتصالات وغيرها، كما أنها تواكب التطورات العلمية والتقنية المستخدمة في مجالات الخدمة والنقل والاتصالات، ولكل هذه الاعتبارات ينبغي تبني حزمة من السياسات المتناغمة والمتسقة مع سياسات القطاعات الأخرى وتضمن:[٣]

- معالجة المشاكل والمعوقات التي واجهت تنمية السياحة في السابق.
- تطوير وتأهيل المرافق الايوائية القائمة.
- استقرار ودعم الإدارة السياحية.
- تحديد مناطق ومواقع التنمية السياحية وحمايتها.
- تحسين الخدمات المساندة.
- تطوير البنية التحتية اللازمة للسياحة.
- إعداد الكوادر الفنية اللازمة للسياحة ولإدارة وتشغيل المرافق الايوائية والخدمات المساعدة.
- تشجيع القطاع الأهلي والأجنبي على الاستثمار السياحي.
- خلق مؤسسات للإقراض والتمويل السياحي.
- ترويج وتسويق سياحي جيد بالداخل والخارج.
- مساهمة المصارف الليبية في الاستثمار المحلى .

***الوضع القائم لمرافق الإيواء السياحي والمقاهي والعمالة:**

طبقا للسياسة التي كانت تقوم بها الدولة فان اغلب مرافق الإيواء السياحي القائمة معظمها قام بها القطاع العام تنفيذاً وتمويلاً وتشغيلاً وانعكس عدم وجود إدارة جيدة الأثر على محدودية هذه المرافق ومدى ملاءمتها للسواح حيث تشير الإحصائيات عن قطاع السياحة إن إجمالي مرافق الإيواء السياحي 226 مرفق بقدرة استيعابية قدرها 12704 غرفة مصنفة وصالحة للاستعمال .

مستوى سياحي 1200 غرفة إي بنسبة 9.5% من الإجمالي، في حين وصل عدد الغرف الغير مصنفة (تحتاج إلي تطوير) 11504 غرفة إي بنسبة 90.5% من الإجمالي. ويقدر إجمالي التكلفة التقديرية لتطوير الغرف غير المصنفة بحوالي 187 مليون دينار ليبي.

أما العاملون بمرافق الإيواء السياحي فيقدر عددهم 6700 عامل موزعين بين عمالة وطنية عددهم 4553عامل إي بنسبة 68% من إجمالي العمالة، و عمالة وافدة عددهم 2147عامل إي بنسبة 32% من اجمالى العمالة. [٤]

ويقدر إجمالي العمالة بالمقاهي و المطاعم بنحو42500 عامل موزعين بين 10000 عامل بالمقاهي و المطاعم ذات المستوي السياحي إي بنسبة 23.5% من الإجمالي،32500 عامل بالمقاهي و المطاعم الغير مصنفة إي بنسبة 67.4% من الإجمالي.

أن عدم وجود قاعدة بيانات لتخطيط وتنظيم القطاع خلال الفترة الماضية وكنتيجة لذلك أصبح من المستحيل تحديد العدد الدقيق للسواح والزوار الذين يدخلون البلاد .

جدول (٥). عدد السواح خلال السنوات السابقة وفقا للبيانات المتوفرة.

السنة	إجمالي الزوار الوافدين لليبيا	إجمالي السياح الوافدين حسب تعريف منظمة السياحة العالمية	إجمالي الدخل المقدر من السياح بالدينار الليبي
2000	962559	173977	97427120
2001	952934	168758	108680152
2002	857952	134842	74586792
2003	957896	141500	79240000
2004	999343	268850	150667120

***إجمالي السواح حسب تعريف منظمة السياحة العالمية يشمل:**
1- الاستجمام والترويح وقضاء العطلات. 2-الخبراء ورجال الأعمال. 3- أخرى.

في أخر تقرير عن الوضع السياحي القائم في ليبيا لعام ٢٠٠٧ نجد أن أعداد السواح ليس كبيرا إذا ماقورنت بالدول المجاورة (مصر ، تونس) وعلى حسب الإمكانيات البسيطة من حيث أعداد الفنادق ومستوى الخدمات إلا أن الإيرادات مقبولة نوعا ما بالمقارنة بالإمكانيات الموجودة حاليا ،

جدول (٦) . أعداد الفنادق ومتوسط إنفاق السائح في اليوم الواحد

عدد السياح الكلى	**١٠٥٩٩٧**
متوسط الإقامة للسائح	**٧ أيام**
متوسط إنفاق السائح في اليوم	**٨٠ $**
اجمالى الدخل (الإيرادات)	**$ ٢٦.٧٣١.٧٦٠**
عدد نزلاء الفنادق والقرى السياحية	**٤٣٢.٣٤٧**
العدد الكلى للفنادق (عامة + خاصة)	**٢٦٨**
العدد الكلى للغرف	**١٣٦٣٨**
العدد الكلى للفنادق المصنفة	**٦٢**
العدد الكلى للغرف المصنفة	**٦٤٠٢**

المصدر: قسم المعلومات والإحصاء السياحي

شكل (١). رسم بيانى يوضح الدول الرئيسية المصدرة للسياح الى ليبيا

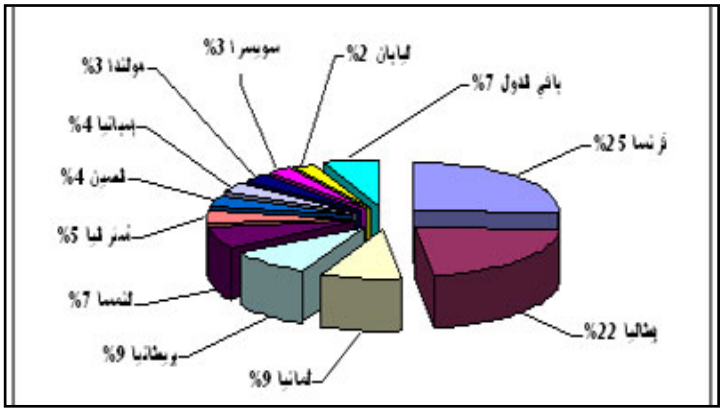

وبصدور القانون رقم (5) لسنة 1997 بشأن الاستثمار الأجنبي والقانون رقم (7) لسنة2004 بشأن السياحة أعطى دفعة جديدة للمستثمرين المحليين والأجانب لكي يقوموا بالاستثمار في مجال قطاع السياحة وأخذت هذه المبادرة الايجابية طريقها إلى التنفيذ، وفي الوقت الحالي فان الليبيين يستثمرون أموالهم في قطاع السياحة على نطاق محدود وذلك في مجال بناء الفنادق والخدمات السياحية المساعدة والأنشطة الخاصة لمرافق السياحة والأنشطة المتعلقة بالمرشدين السياحيين، وقد بلغ اجمالى الشركات الخاصة في مجال السياحة عدد (٢٠١) شركة ،ويبلغ عدد التشاركيات (cooperatives),(393) - وفقا لإحصائيات ٢٠٠٨ ،فيما اظهر المستثمرون الأجانب اهتماماً بالغاً ضمن المجموعة الأولى من فرص المستثمرين ، وإلى حد ألان بلغ عدد العقود التي تم توقيعها (13) عقدا ومن المخطط لها أن توفر تلك العقود (7500) غرفة خلال فترة من (3-7) سنوات بتكلفة إجمالية قدرها (2.373.115.000) مليار دينار، كما ستسهم المشروعات الجديدة في خلق حوالي (60612) فرصة عمل، مما يستدعي الأمر البدء في إنشاء المؤسسات وإعداد البرامج التدريبية اللازمة لتأهيل العناصر البشرية الوطنية لتتولى إدارة وتشغيل المرافق السياحية القائمة والجاري أقامتها والمزمع أقامتها مستقبلا.[٥]

وعلى الرغم من توفر مزايا عديدة للسياحة والعديد من مقوماتها في ليبيا ،إلا أن ذلك لا يخلو من وجود بعض العوائق التي حالت دون تطور ونمو القطاع السياحي ومن أهمها مايلى :

- القوانين والتشريعات المباشرة والغير مباشرة بالقطاع السياحي التي تعمل على تسهيل الإجراءات المتعلقة بالسواح أو المستثمرين ، وبالتالي عدم وضوح القوانين السياحية ، وهذا يتطلب استقرار التشريعات المتعلقة بالاستثمار بشكل عام .
- إن عدم الاهتمام بالبنية التحتية الأساسية كأنظمة النقل والاتصالات والخدمات الصحية وغيرها في العديد من مناطق الجدب السياحي أو المواقع المعروضة للاستثمار تعتبر روادع ضد تنامي القطاع السياحي .
- عدم منح القطاع السياحي الأولوية في برامج التنمية السابقة .
- عدم استقرار هيكلية إدارة القطاع، حال دون توفر جهة تتولى الاشرف واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنفيذ برامج تنمية القطاع.
- الحصار الجوى والاقتصادي الذي تعرضت له ليبيا ، أدى ذلك إلى عدم الاهتمام بالمطارات والموانى ومناطق الجدب السياحي ، وتنمية هذا القطاع بالشكل المطلوب .
- أقتصر دور المصارف التجارية على تمويل القطاع الفندقي بشكل محدود، وتعد صعوبة الحصول على القروض من المصارف التجارية ضمن العوائق التي تواجه القطاع الخاص، وذلك لآن المصارف تميل إلى تقييد الاقتراض بشروط صعبة ومعدلات فائدة عالية، كما أن سوق الاقتراض بوجه عام يتسم بتركيزه على القروض المتوسطة وقصيرة الآجل ولا تتوافق هذه مع متطلبات القطاع السياحي الذي تتسم مشروعاته بطول الآجل،وضخامة التمويل، وبالتالي من الضروري دراسة الأنظمة المتعلقة بعمل المصارف للمساهمة في منح التمويل اللازم لمواجهة متطلبات القطاع السياحي بمبالغ ومدد كبيرة وبأسعار فائدة مناسبة.

- عدم منح الدعم المناسب لتطوير السياحة انعكس على عدم الاهتمام بأحياء الصناعات التقليدية والتي تعتبر أحد أهم عناصر الموروث الحضاري، كما أن الهدف الأساسي لتفعيل البرنامج الوطني للصناعات التقليدية يتضمن بالدرجة الأولى المحافظة على الموروث الحضاري والتاريخي بالإضافة إلى خلق فرص عمل إنتاجي من خلال أرباب البيوت والشرائح الأخرى قصد تحقيق النتائج الايجابية التالية:
  - توطين الصناعات التقليدية طبقاً للموروث التاريخي.
  - خلق فرص عمل للأسرة الليبية ورفع معدل الدخل.
  - ـ المساهمة المباشرة في رفع معدل الناتج القومي للاقتصاد الوطني على المستوى المحلي والدولي من خلال التسويق المباشر للسواح والزوار و تنمية الصادرات.

التوصيات :

- ضرورة التعرف على مناطق الضعف والقوة فى قطاع السياحة فى ليبيا .
- الوقوف على التنوع فى مجالات السياحة فى ليبيا وإمكانية الإستفادة منها على مدار العام .
- معرفة مدى التوافق بين رغبة المجتمع فى الإستثمار السياحى وتوفير الدعم لمشروعات البنى التحتية فى القطاع والدولة
- الإهتمام بالترويج والتسويق الإعلامى الداخلى والخارجى للسياحة فى ليبيا .
- الأثار الثقافية والإجتماعية للسياحة على المجتمع .
- قدرة قطاع السياحة على إستيعاب العمالة الوطنية وفتح مجالات جديدة للعمل .
- بالإمكان أن يكون قطاع السياحة فى حالة وجود تخطيط علمى ورغبة الدولة ستكون السياحة إحدى البدائل الممكنة للنفط
- يمكن الاستفادة وتطبيق البرامج السياحية حسب القوانين والتشريعات الموجودة وأيضا حسب رغبة الدولة فى أن تكون السياحة مصدر جديد من مصادر الدخل .

المراجع :

١- عبدالله امحمد شامية – السياسات الاقتصادية لمرحلة إعادة الهيكلة – محرك البحث جوجل
٢- خطة التحول الخماسية لقطاع السياحة – 2006-2010.
٣- الهيئة العامة للسياحة ، مذكرة حول تفعيل قطاع السياحة في ليبيا .
٤- المخطط العام لتنمية السياحة بليبيا 1999-2018 .
٥- طارق سعيد ابوخبطة و هاشم محمد الزوى: المؤتمر الوطني حول الاستثمار الاجنبى في ليبيا ، ابريل 2006 قسم المعلومات والإحصاء السياحي
٦- محمد إبراهيم التويجرى : المسئولية الإجتماعية فى القطاع الخاص (السعودية) المجلة العربية للإدارة – المجلد (١٢) العدد الرابع ، خريف ١٩٨٨ .
٧- سيد محمد جاد الرب :إدارة منظمات الأعمال – دار النهضة العربية (القاهرة ١٩٩١)